

Distr.: General
6 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والستين*

جنيف، ٥-٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والستين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨. وستصدر الوثيقة بصيغتها النهائية مشفوعة بتقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والستين (الجزء الأول والثاني) والسابعة والستين، باعتبارها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ١٥ (A/73/15).



الرجاء إعادة استعمال الورق

100818 080818 18-12933 (A)



مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية السادسة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨. وافتتح نائب رئيس مجلس التجارة والتنمية (تايلند) الدورة نيابة عن الرئيس. وعقد المجلس أربع جلسات عامة خلال هذه الدورة.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفوضية إلى التحوّل

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣٤ (د ت-٧٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وبخاصة هدف التنمية المستدامة ١٧، الذي يسلم بأن الأمم المتحدة هي إحدى الجهات الفاعلة العديدة التي يمكنها مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الأخرى أمر ضروري، ويدتكر بدور الأونكتاد بوصفه الجهة المكلفة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، بمعالجة قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بعنوان "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع"، الذي جاء فيه أن "هدفنا المشترك هو أن تنقذ الأمم المتحدة ولاياتها تنفيذاً كاملاً، مع التركيز على النتائج وثقافة التعاون"^(١)،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأونكتاد المعنون، "من الأعمال إلى النتائج: تنفيذ مافيكيانو نيروبي في بيئة متغيرة"^(٢)، الذي "يسعى إلى تثبيت وضع الأونكتاد عن طريق تجسيد ما ينطوي عليه من قوى ومزايا تنظيمية في الممارسة، بما في ذلك ما يميّزه عن عمل منظمات أخرى ويتيح له أن يكون مكملاً لها"،

وإذ يحيط علماً كذلك بأن المؤتمر العالمي بشأن هدف التنمية المستدامة ٧ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سوف يعقدان في بانكوك ونيويورك على التوالي، مع استعراض الهدف ٧،

١ - يرحب بتقرير الأونكتاد بعنوان "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفوضية إلى التحوّل"^(٣)، وينوّه به لجودة تحليله وملاءمة توصياته وحسن توقيت اختيار الموضوع؛

(١) A/72/124-E/2018/3.

(٢) UNCTAD/2017/1.

(٣) UNCTAD/LDC/2017.

٢ - يقر بأن إتاحة فرص الحصول على الطاقة الكفؤة والميسورة التكلفة للجميع تظل تشكل الصلّة الحيوية بجميع أبعاد التنمية؛ فالطاقة لها دور رئيسي في إتاحة التحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً، وهو الأمر المطلوب أيضاً لكي يتسنى لهذه البلدان تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وبذلك يكون الهدف ٧ الميسر لتحقيق أهداف عديدة أخرى؛

٣ - ينوّه بفكرة إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل، وهو ما يكفل ليس الاحتياجات الأساسية للأسر فحسب، بل يكفل أيضاً الاحتياجات الكمية والنوعية للاستخدامات الإنتاجية والعامة، ومن ثم إتاحة التحوّل الهيكلي للاقتصادات؛ وهذا النوع من إمكانية الحصول على الطاقة يستلزم تلبية احتياجات المنتجين من الطاقة من حيث الإمكانية والنطاق والموثوقية والجدوى الاقتصادية والقدرة على تحمل التكاليف والكفاءة؛ ويقدم التحليل الوارد في التقرير توجيهاً قيماً لمقرري السياسات؛

٤ - يتفق مع الفكرة القائلة بأن إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة ٧ في أقل البلدان نمواً يتطلب إيجاد علاقة مترابطة بين الطاقة والتحوّل، حيث يمكن للاستخدام الإنتاجي للطاقة المساعدة على إتاحة الطلب اللازم بحيث تكون الاستثمارات في الهياكل الأساسية للطاقة قابلة للنمو، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق توليد إيرادات إضافية تعطي زخماً للطلب على مستوى الأسر المعيشية؛

٥ - يسلّم بأن أقل البلدان نمواً، لكي يتسنى لها بلوغ هدف التنمية المستدامة ٧، سيكون التحدي الأساسي الذي يواجهها هو كفاءة حصول الجميع على الطاقة، بما في ذلك في المناطق الريفية؛ ويرحب بالتحليل الذي أجراه الأونكتاد للعلاقة بين الطاقة والتحوّل من حيث انطباقه على المناطق الريفية، بما يفضي إلى إحداث التحول الهيكلي وتنويع الاقتصادات الريفية؛

٦ - يسلّم بأن تسخير جميع موارد الطاقة المتجددة المتاحة واعتماد تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك التوليد اللامركزي، يتيح فرصة غير مسبوقة لإيصال الكهرباء إلى أقصى المناطق النائية في أقل البلدان نمواً؛ لكن بلوغ ذلك وتحقيق الفوائد المحتملة للتنمية، يتطلب بذل جهد متأنٍ للغاية، ولا سيما من حيث تطوير نظم الطاقة التي تلبّي احتياجات المنتجين واعتماد سياسات تكميلية لتعزيز الاستخدام الإنتاجي للكهرباء؛

٧ - يشير إلى أن أقل البلدان نمواً، لكي يتسنى لها جني الفوائد المحتملة للابتكار التكنولوجي في مجال توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها عن طريق الشبكات والشبكات المصغرة والتوصيل خارج الشبكة، فهي في حاجة إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي، في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا وتنمية القدرات بما يتناسب مع طموح أهداف التنمية المستدامة؛

٨ - يقدّر تحليل الجوانب الجنسانية للطاقة والتنمية، موضحاً أن تحسين إمكانية الحصول على الطاقة يمكن أن يقلص الوقت الذي يصرف على الأنشطة المنزلية وأن يحسّن الفرص التجارية والقدرات الإنتاجية للمرأة؛

٩ - يقر باحتياج أقل البلدان نمواً إلى استثمارات كبيرة لبلوغ هدف التنمية المستدامة ٧، ويرحب بالتحليل والتوصيات الواردين بخصوص هذا الموضوع في تقرير الأونكتاد بعنوان 'تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل'؛

١٠ - يقرّ بالحاجة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، والارتقاء بالأطر القانونية من أجل تحسين الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة؛

١١ - يرحب بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويشجع الشركاء في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، على تقديم تبرعات لدعم بنك التكنولوجيا لكي يتمكن فعلياً من تعزيز بناء أقل البلدان نمواً قدراتها التكنولوجية؛

١٢ - يدعو الأونكتاد إلى تعزيز جهوده في نشر نتائج أبحاثه وفي الحوار مع مقرري السياسات لأقل البلدان نمواً ومع شركائها في التنمية، ويشجع الأمانة على إجراء تقييم حثيث للكيفية التي يمكن أن يسهم بها تقرير أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها المنظمة منذ أمد بعيد لمساعدة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات المتابعة والتنفيذ؛ ويدعو رئيس مجلس التجارة والتنمية، أو من يعينه لينوب عنه، إلى عرض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير أثناء المؤتمر العالمي بشأن هدف التنمية المستدامة ٧، المقرر عقده في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بشرط توافر الموارد؛

١٣ - يطلب أن يظل ما يصدر مستقبلاً من تقرير أقل البلدان نمواً ضمن ولاية الأونكتاد.

الجلسة العامة الختامية

٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

باء - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

القرار ٥٣٥ (د ت-٧٦)

إن مجلس التجارة والتنمية

١ - يطلب إلى الأمانة أن تنظم جلسة إعلامية لإطلاع الدول الأعضاء على الموضوعات

التالية:

(أ) التغييرات التي أدخلت على عملية الميزنة في الأمم المتحدة، والتأثير على عملية الميزنة في الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية للأونكتاد؛

(ب) التقرير المرحلي بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

٢ - يطلب إلى الأمانة إحاطة الدول الأعضاء علماً بانتظام بعملية إعداد الميزانية، وتقديم

تقرير بذلك إلى الفرقة العاملة.

الجلسة العامة الختامية

٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

جيم - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

القرار ٥٣٦ (د ت-٧٦)

إن مجلس التجارة والتنمية

١ - يحيط علماً بتقرير الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، كما هو وارد في الوثيقة TD/B/EDE/1/3؛ ويأخذ في الاعتبار التوصيات المتفق عليها الواردة فيه؛ ويوصي بتقديم هذه النتائج إلى المنتديات المناسبة؛

٢ - يقرر إعادة تقييم نهج وإجراءات الأعمال التحضيرية لفريق الخبراء الحكومي الدولي وصياغة التوصيات المتفق عليها الموجهة للمناقشة، بما يتماشى مع الإطار المرجعي؛ ويطلب كذلك تقديم تقرير من الأمانة عن التغييرات في استعراض منتصف المدة كيما تتمكن الدول الأعضاء من تقييم التقدم المحرز.

الجلسة العامة الختامية

٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

دال - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

القرار ٥٣٧ (د ت-٧٦)

إن مجلس التجارة والتنمية

١ - يحيط علماً بتقرير الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/1/3؛ ويأخذ في الاعتبار التوصيات المتفق عليها الواردة فيه؛ ويوصي بتقديم هذه النتائج بوصفها مساهمة الأونكتاد في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛

٢ - يقرر إعادة تقييم نهج وإجراءات الأعمال التحضيرية لفريق الخبراء الحكومي الدولي وصياغة التوصيات المتفق عليها الموجهة للمناقشة، بما يتماشى مع الإطار المرجعي؛ ويطلب كذلك تقديم تقرير من الأمانة عن التغييرات في استعراض منتصف المدة كيما تتمكن الدول الأعضاء من تقييم التقدم المحرز.

الجلسة العامة الختامية

٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

هاء - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

القرار ٥٣٨ (د ت-٧٦)

طرائق المرحلة الثانية

إن مجلس التجارة والتنمية

إذ يؤكد مجدداً على مافيكيانو نيروي^(٤) المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في نيروي،

وإذ يشير إلى الفقرة ٩٤ من مافيكيانو نيروي التي تدعو إلى تفعيل الآلية الحكومية الدولية القائمة للأونكتاد بغية تحسين الدعم لتنفيذ خطة ٢٠٣٠،

١ - يقرر إنشاء فريق استشاري جامع مفتوح باب العضوية، تكون المشاركة فيه مفتوحة لجميع الدول الأعضاء؛ وسيجتمع الفريق في ثلاثة اجتماعات مفتوحة غير رسمية في المواعيد التالية:

(أ) ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨

(ب) ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨

(ج) ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨

٢ - سيرأس الاجتماعات رئيس مجلس التجارة والتنمية أو ميسر يعينه الرئيس؛ وستقدم الأمانة الدعم للاجتماع وستقوم بدور المرشد للفريق الاستشاري الجامع؛

٣ - يحدد الفريق الاستشاري الجامع سبل ووسائل تفعيل الآلية الحكومية الدولية القائمة للأونكتاد؛

٤ - يقدم الفريق الاستشاري الجامع التوصيات المنبثقة عن المناقشات إلى الدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لكي تنظر فيها وتتخذ القرار المناسب بشأنها.

الجلسة العامة الختامية

٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

واو - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والسبعين
(البند ٣ من جدول الأعمال)

١ - أبلغ رئيس مجلس التجارة والتنمية بالنيابة الدول الأعضاء بأن الدورة السادسة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، التي كان من المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر -

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قد تأجلت. وقد وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٦/٧٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على التحوّل من فترة ميزانية السنتين إلى فترة الميزانية السنوية ودمج وثيقتي تخطيط البرامج الرئيسيين للأونكتاد في وثيقة واحدة. وتبعاً لذلك، سٌجمع المواضيع التي كان من المقرر تناولها في دورة تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للفرقة العاملة مع مواضيع دورة الفرقة العاملة المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في دورة واحدة، لتعكس هذا التغيير.

٢ - وطلب مجلس التجارة والتنمية من أمانة الأونكتاد مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على التغييرات المتصلة بعملية الميزنة (الفصل الأول، الفرع ألف). وستعتمد أمانة الأونكتاد أيضاً، حسبما طلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية، إلى رفع تقرير إلى المجلس عن الجلسة الإعلامية بشأن عملية الميزنة.

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣ - أحاط المجلس علماً، في الجلسة العامة الثالثة للدورة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها التاسعة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/33، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير لجنة التجارة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤ - أحاط المجلس علماً، في الجلسة العامة الثالثة للدورة، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ أيضاً، بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها التاسعة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/43، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

٥ - سلّط الأمين العام للأونكتاد الضوء، في ملاحظاته الافتتاحية، على الاختيار المبتكر لمواضيع تقارير الأونكتاد الرئيسية. وأخذت أمانة الأونكتاد في الاعتبار، في اختيار المواضيع، المسائل ذات الاهتمام المقبلة لمناقشتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأخذت في الاعتبار كذلك تلك المسائل التي كانت محور مناقشات الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة. ومما أثر في اختيار المواضيع أيضاً مدى تمتع الأونكتاد بالقدرات في هذه المواضيع. وكان من المتوقع أن يقدم تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل الإرشاد للمداورات المقبلة بشأن هدف التنمية المستدامة ٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠١٨ ويقدم التوجيه للدول الأعضاء بشأن سبل مواجهة التحديات المتصلة بهذا الهدف. وبصفة أكثر تحديداً، تناول التقرير بالتحليل مسألة الطاقة بوصفها رصيماً تحوّلياً؛ ومن شأن توصياته أن تثير المناقشات بشأن أساليب التمويل المبتكرة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وكشف الخطاب بشأن تمويل التنمية أن تحديد الفرص لإطلاق الموارد الظاهرة قد يكون واعداً. ومن ذلك على سبيل المثال، فإن السويد، بإتاحة المساعدة الإنمائية الرسمية بغية جعل

القروض المتعددة الأطراف خالية من المخاطر، تكون قد ساعدت مساعدة كبيرة في التحفيز على رصد قروض جديدة من البنك الدولي لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي بحث إمكانية إطلاق الموارد من الصناديق السيادية ومن غيرها من المصادر الجديدة.

٦ - وسعت وثيقة جديدة للأونكتاد، بعنوان "اتجاهات مختارة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ٢٠١٨"، إلى رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وعدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف، مثل تلك التي جرت في إطار منظمة التجارة العالمية، ينبغي ألا يمنع الدول الأعضاء من المضي قدماً بشأن مسائل التجارة والتنمية. وفي هذا السياق، على سبيل المثال، كان عمل الأونكتاد بشأن اقتصاد المحيطات وبشأن ضبط الإعانات لقطاع صيد الأسماك وسيلة هامة لتعزيز التقدم المحرز على الصعيد الدولي.

٧ - وشدد مدير شعبة الأونكتاد المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على النهج الجديد الذي سلكه تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧، وهو ربط الحصول على الطاقة بتحقيق التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ونصح التقرير أقل البلدان نمواً بإيلاء نفس القدر من الأهمية لاستخدامات الطاقة الإنتاجية والمنزلية، مع إيلاء الاهتمام لاحتياجات الأسر ومتطلبات المنتجين والمؤسسات العامة والمجتمعية. والسعي المزدوج إلى تحقيق التحول الهيكلي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً سيتطلب حصول الجميع على الطاقة بالفعل. وقدّمت أمانة الأونكتاد أيضاً التوصيات الرئيسية للتقرير.

٨ - ثم أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية ببيانات: باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وبنغلاديش، باسم أقل البلدان نمواً؛ والسودان، باسم المجموعة الأفريقية؛ وكولومبيا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد والدول الأعضاء فيه؛ والولايات المتحدة الأمريكية باسم مجموعة جوسكانز؛ والجزائر، باسم المجموعة العربية؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ ونيبال؛ والسنغال؛ والعراق؛ وتونس؛ وإثيوبيا؛ وميانمار؛ وترينيداد وتوباغو؛ ونيجيريا؛ وجمهورية كوريا؛ وأوغندا؛ ودولة فلسطين.

٩ - وأشاد ممثلو معظم المجموعات الإقليمية والوفود بأمانة الأونكتاد على توقيت التقرير وأهميته وتحليلاته عالية الجودة. واعتبروا أنه بمثابة مساهمة قيمة في المؤتمر العالمي المعني بهدف التنمية المستدامة ٧ المعقود في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠١٨ وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٨، ومساهمة قيمة كذلك لإحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة بوجه عام. وناشدوا الدول الأعضاء أيضاً تبني توصيات الأمانة وتنفيذها. ولاحظت بعض المجموعات الإقليمية أن التقارير الرئيسية ينبغي أن تركز على ولاية الأونكتاد.

١٠ - ونادت العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بتجديد جهود تعبئة التمويل من أجل التنمية، ولا سيما زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في قطاعات الطاقة والهياكل الأساسية والإنتاج، فضلاً عن تعزيز وتوسيع الآليات الدولية لنقل التكنولوجيا في مجال الطاقة إلى أقل البلدان نمواً. ويتحتم على الدول الأعضاء احترام وإنفاذ الالتزامات المقطوعة في اتفاق باريس بشأن التمويل المتعلق بالمناخ لصالح أقل البلدان نمواً، وكذلك الالتزامات المتعهد بها بموجب المادة ٦٦-٢ والمادة ٦٧ من الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

- ١١ - وحث العديد من المندوبين المجتمع الدولي على دعم تشغيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً مزوداً بتمويل فعلي ودعم مؤسسي ملائم.
- ١٢ - ولاحظت مجموعة إقليمية واحدة أن مهام الأشهر المقبلة ستكون حاسمة في تحقيق نتائج بشأن تفعيل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، في إطار تنفيذ مافيكيانو نيروبي.
- ١٣ - واعتبر العديد من المندوبين والمجموعات الإقليمية أن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار هدف التنمية المستدامة ١٧ مطلوب بدرجة قصوى بغية تسريع نشر تكنولوجيا الطاقة في أقل البلدان نمواً. وقدم بعض المندوبين أمثلة على التعاون الإقليمي الأفريقي في مجال الطاقة. وناشد أحد الوفود البلدان المتقدمة زيادة التمويل الخارج عن الميزانية لدعم نشر نتائج بحوث الأونكتاد وتعزيز الحوار مع مقرري السياسات في أقل البلدان نمواً.
- ١٤ - ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الفقرة ٥٥(م) من مافيكيانو نيروبي شجعت على الاستخدام المكثف لمصادر وتكنولوجيا الطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات وتوزيع مصادر الطاقة في البلدان النامية. وأكد مجدداً على التزام المجموعة الإقليمية بدعم تنمية الطاقة النظيفة والحضراء في أقل البلدان نمواً وأشد بالاً الأونكتاد لقيامه تحديداً ببحث الاعتبارات الاقتصادية للشبكات المصغرة. ومع ذلك، فبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، سيتطلب الأمر زيادة التمويل الخاص ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.
- ١٥ - وردت أمانة الأونكتاد على الأسئلة التي طرحها ممثل مجموعة إقليمية أخرى بخصوص تعاون الأونكتاد مع وكالات أخرى في سياق عمله بشأن الطاقة وعن السبيل لجعل التقرير يندرج ضمن الخطة الطويلة الأجل التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً. وأعرب بعض المندوبين، بالنيابة عن بلدانهم، عن الاهتمام في تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في مجالي الطاقة والهياكل الأساسية. وأبرز عدد قليل من المندوبين المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها مصادر الطاقة المتجددة للحصول على الطاقة الحديثة في بلدانهم. وأعرب مندوب آخر عن قلقه إزاء التحول عن التصنيع قبل الأوان في أقل البلدان نمواً بسبب انعدام فرص الحصول على الطاقة عالية الجودة.
- ١٦ - وقدمت أمانة الأونكتاد بعد ذلك عرضاً موجزاً عن الوثيقة المعنونة "التجاهات مختارة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ٢٠١٨".

باء - حلقة نقاش: تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضية إلى التحول

(البند ٢)

- ١٧ - عقد مجلس التجارة والتنمية حلقة نقاش بشأن تسخير الطاقة لأغراض التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وفيما يلي الخبراء الذين تألفت منهم حلقة النقاش: نائب رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ/المستشار الخاص من أجل التنمية المستدامة، مركز الجنوب؛ ومنسق المركز الأفريقي للسياسات التجارية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومدير شعبة الطاقة المستدامة، اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة؛ وموظف بحوث، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

١٨ - وأشار الخبير الذي يمثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ/مركز الجنوب إلى التحليل الذي تضمنه تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧ وزاوية البحث الفريدة التي انتهجها بما أسهم في التفكير بشأن التنمية عن طريق الفصل بين المسائل المتعلقة بالوصول من وجهة النظر التقليدية الضيقة. وهناك الكثير مما يتعين القيام به بشأن "ما يمكن تحقيقه" و "كيفية تحقيقه" من حيث الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل. وهناك انتشار واسع للمشاريع التي كانت ناجحة في كثير من الأحيان على المستوى الفردي، لكن الخبرات والدروس التي استخلصت منها لم يستفد منها مقرر السياسات على الصعيد الوطني ولا المحلي، ولا هي أفادت أقل البلدان نمواً من حيث اكتساب القدرات المؤسسية التي تمكنها من تنفيذ الخطط الوطنية للحصول على الطاقة. فإكتساب القدرة المؤسسية المناسبة يعد شرطاً ضرورياً أيضاً لكي تتمكن أقل البلدان نمواً من الاستفادة من ميزتها "بصفتها القادماً الجديد" على صعيد النماذج المختلفة لتقديم الخدمات، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة الجديدة، والنظم اللامركزية. ودعا إلى توسيع التركيز بحيث تشمل المساعدة الإنمائية الخاصة بالمسائل الجنسانية والطاقة أدوار المرأة المنتجة في القطاع الزراعي.

١٩ - وفي معرض التشديد على الطاقة الحديثة باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر القدرات الإنتاجية، نوّه الخبير من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باحترام المواعيد في إعداد التقرير. واعتبر أن عدم وجود ما يكفي من الطاقة وعدم الوثوق بإمكانية الحصول عليها يشكل تحدياً للتكامل الاقتصادي الدينامي. ويبيّن ما تتمتع به منطقة التجارة الحرة القارية من إمكانات لتعزيز فرص الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل في أفريقيا وذلك بتحسين الحوافز الاستثمارية وتعزيز وفورات الحجم عن طريق التعاون في توفير الهياكل الأساسية، بما يتيح تنوع مصادر الطاقة الإقليمية وتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وثمة بعض الجوانب المتوخاة في الاتفاق مواتية بوجه خاص لتسريع الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل في أفريقيا، وهي: (أ) إعطاء الأولوية لتحرير خدمات الهياكل الأساسية؛ (ب) والمؤسسات الإقليمية لرصد وتعزيز التنفيذ وتيسير التعاون (مثل المحفل الأفريقي لمنظمي المرافق والمجلس الأفريقي للأعمال التجارية والمرصد التجاري)؛ (ج) وهدف إدماج الهياكل الأساسية للطاقة على الصعيد القاري من خلال مجمعات الطاقة الإقليمية المترابطة.

٢٠ - وكان متوقفاً أيضاً أن يقدم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا مزايا من حيث الحصول على خدمات حديثة أخرى (مثل المياه) إضافة إلى المزايا في زيادة فرص الحصول على الطاقة الحديثة بتكلفة منخفضة وفي تنوع مصادر الطاقة الإقليمية. وتقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٧ عبارة عن وسيلة يمكن من خلالها تقييم الإصلاحات التجارية الناشئة في القارة من حيث إسهامها في الحصول على الطاقة المفضية إلى التحوّل.

٢١ - ودعا الخبير من اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى اتباع نهج متكامل إزاء مسألة الحصول على الطاقة، بالتشديد على الأهمية المحورية لهدف التنمية المستدامة ٧ وأوجه تباطئه المتعددة مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ورددت نتائج التقرير الأفكار التي تمخضت عنها الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، الذي من المنتظر أن يبحث الهدف ٧. وقد مكّن التعاون والحوار فيما بين اللجان الإقليمية من التحلي برودة فعل أقوى في مختلف المناطق إزاء المسائل المتعلقة بإمكانية الحصول على الطاقة.

٢٢ - وفي معرض إبراز الأنشطة التحضيرية للجنة الاقتصادية لأوروبا والمواد المقترحة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حدّد الخبير بعض الصعوبات في النهج إزاء مسألتي الحصول على

الطاقة والتجارة في الطاقة من وجهة نظر إقليم اللجنة، بما في ذلك عدم كفاية المؤشرات المستخدمة، والقصور في البيانات، ومدى القدرة على جمع البيانات لتحسين المؤشرات لدى الدول الأعضاء، وأوجه القصور في النماذج التقليدية لإدارة المرافق القائمة على التزويد بالكيلووات في الساعة. ويبيّن المزايا التي يمكن أن تنجم عن نماذج الإدارة القائمة على التزويد بخدمات الطاقة: التعزيز المتبادل للأتمتة المفيدة للاستقلالية في مجال الطاقة؛ وإعطاء الأولوية للكفاءة من حيث الطاقة وإدارة انبعاثات الميثان؛ والتخلص من الإعانات المتعلقة بالوقود الأحفوري.

٢٣ - وذكرت الخبيرة من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن الآثار السلبية لتغير المناخ وقعتها متفاوتة من منطقة إلى أخرى، مما يتطلب إعطاء الأولوية للتصورات البيئية الاجتماعية في تحليل التغيير التحويلي والاستدامة. وتمثل المزايا الحميدة للنهج المعتمد، المبينة بالتفصيل في التقرير الرئيسي الصادر عن منظمتها بعنوان *الابتكارات السياسية من أجل التغيير التحويلي*، في أن مسألة الحصول على الطاقة تكتسي أهمية قصوى في كفالة العدالة الاجتماعية لأنها محورية للدفع بعجلة التنمية وأداةً لتمكين من تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، بما في ذلك التصدي لعدم المساواة بين الجنسين. ومن العناصر اللازمة لتحقيق الحصول على الطاقة المفضية إلى التحول في أقل البلدان نمواً ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعلق بالمناخ. وأشارت الخبيرة أيضاً إلى أهمية مشاركة السكان المحليين وانخراطهم الفعال لإحقاق العدالة الاجتماعية.

٢٤ - وأثناء المناقشة، جدد بعض المندوبين من أقل البلدان نمواً التأكيد على أهمية الطاقة بوصفها عنصراً أساسياً في اكتساب القدرات الإنتاجية وعمالاً ميسراً لتحقيق التحوّل الهيكلي. وأشاد أحد المندوبين بالأونكتاد على معالجة موضوع الحصول على الطاقة، ولاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية تضطلع بدور بالغ الأهمية في توسيع نطاق الطاقة المتجددة في أقل البلدان نمواً، على اعتبار أنها تخضع لتكاليف كبيرة من حيث رأس المال الأولي لتنظيم الطاقة المتجددة. وشدد مندوب آخر على اعتماد بلده على الوقود الأحفوري والجهود الجارية من أجل تنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك من خلال موارد الطاقة المتجددة والموارد النووية. واستفسر عن احتمالات الاستغلال المستدام للجيل القائم على الفحم من هذه الموارد.

٢٥ - وجادل أحد المتحاورين بالقول إن تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه يمكن أن تخفف من البصمة الكربونية للجيل القائم على الفحم، وربما جعلها من مصادر الطاقة محدودة الانبعاثات من الكربون. وأضاف أن التمويل الكافي وآليات تسعير الكربون شرطان مسبقان. ولاحظ أن إمكانية إجراء مناقشات محايدة بشأن الجانب الاقتصادي للطاقة النووية، في ظل المناخ العاطفي والمسيس الحالي، دونه قيود.

٢٦ - ولاحظ متحاور آخر أن النهج المتبع حالياً إزاء التفكير الإنمائي وتطبيقه في مجال الحصول على الطاقة يركّز بصورة رئيسية على العرض. وجادل بالحجة من أجل التحوّل إلى النهج الموجهة صوب الطلب والخدمات، وهو ما قد يسهّل الأخذ باللامركزية في أقل البلدان نمواً على أساس ميزات كونها القادم الجديد ويتيح لها الاستفادة من مستهلكي الطاقة بوصفهم منتجين للطاقة.

٢٧ - وشدد متحاور آخر على أن تجزئة أسواق الطاقة في أفريقيا أدى إلى ضعف معادلة التجارة والاستثمار في الطاقة. وأشار إلى الإمكانيات المحتملة الناشئة عن منطقة التجارة الحرة القارية، لكنه حذّر

من أن الفجوة الكائنة بين الخطط والتنفيذ والتحديات المتمثل في زيادة الاستثمارات تدريجياً لم يتسن التغلب عليهما بعد.

٢٨ - وأكدت متحاورة أخرى مجدداً على أن مسألة الحصول على الطاقة تنطوي على آثار اجتماعية وسياسية لم تُعالج على النحو المناسب من خلال الحلول التكنولوجية وحدها. وشددت على الدور الأساسي لمشاركة أصحاب المصلحة وعلى عملية التفاوض الجماعي في التوفيق بين شتى الاحتياجات والتفضيلات والآثار.

جيم - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند ٦)

٢٩ - عرض نائب رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، التقرير عن الدورة الأولى.

٣٠ - وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن القلق إزاء عمليات الإعداد للاجتماع ووضعت توصيات متفق عليها في مجال السياسة العامة. واقترحت إعادة النظر في النهج الذي يتبعه فريق الخبراء الحكومي الدولي بحيث يكون متوائماً كلياً مع اختصاصاته، على اعتبار أن التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة ينبغي أن تكون ناتجة عن مناقشات الخبراء، القادمين أساساً من عواصم بلدانهم والذين ينبغي أن يكونوا تقنيين أكثر منه سياسيين. وطلبت بعض المجموعات الإقليمية ضرورة تجنب، في الدورات المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، عقد جلسات موازية تجري فيها مفاوضات. وأشارت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إلى الإحاطات الإعلامية والمناقشات عن كيفية المضي قدماً في الأعمال التحضيرية قبل انعقاد دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي، ولم يعتبروا أن إعداد توصيات متفق عليها في مجال السياسة العامة وإجراء مناقشات بهذا الخصوص يطرح إشكالاتاً ما. وشدد عدة مندوبين كذلك على أن الاختصاصات اقترحت ضرورة اتباع فريق الخبراء الحكومي الدولي إجراءات وأساليب عمل موحدة للاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد في الأونكتاد. وأشارت عدة وفود إلى الصعوبات في تحديد من هو الخبير ومن أي خلفية ينبغي أن يكون قادماً منها، وهو ما تحدده الدول الأعضاء نفسها.

٣١ - واتفقت الوفود على ضرورة توضيح ما إذا كانت المسألة مثار الإشكال تتعلق بأسلوب فريق الخبراء الحكومي الدولي أو بمضمون التوصيات تحديداً.

دال - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند ٧)

٣٢ - عرضت رئيسة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، التقرير عن الدورة الأولى. وأكدت على أن أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي للبلدان النامية تكمن في معالجة مسألة توفير التمويل الكافي لدعم الجهود الرامية إلى إحداث تحول هيكلي في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة. وفي معرض تلخيص المجالات الرئيسية للمساهمات والمناقشات التي جرت أثناء الدورة الأولى، شددت على أن العمل الدقيق وعالي جودة الذي اضطلع به قد أسفر عن مجموعة متينة من التوصيات المتفق عليها التي تعكس المساهمات المقدّمة.

٣٣ - وأثارت بعض المجموعات الإقليمية شواغل إجرائية مماثلة لتلك التي أثيرت فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ويدخل في ذلك أن التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة لم تكن مستمدة من الخبراء وأن أمانة الأونكتاد لم تتبع الاختصاصات ذات الصلة، متصرفاً خارج نطاق ولايتها. ولاحظت أمانة الأونكتاد أن جدول أعمال الدورة الأولى كان مراعيًا للاختصاصات، التي حددت مجالات للمناقشات وفقاً لمجالات العمل المحددة الواردة في خطة عمل أديس أبابا. فالمواضيع التي جرى تناولها هي مواضيع محورية في الفصول المقابلة من تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وبوصف الأونكتاد جهة مؤسسية رئيسية من الجهات ذات المصلحة في عملية متابعة ومراجعة تمويل التنمية وعضواً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، فإن اختصاصه يشمل هذه المجالات.

٣٤ - وشدد العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي بالنسبة لهم، باعتباره نتيجة رئيسية من نتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأعربوا كذلك عن ارتياحهم للجلسة الأولى التي اتسمت بحضور جيد، وتناولت مجالات عمل هامة بمهارة الخبير. ورحبت إحدى المجموعات الإقليمية بعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي باعتباره هذا العمل يشكل مساهمة منتظمة في عملية متابعة ومراجعة تمويل التنمية وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٥ - وأبرز عدة مندوبين أن الإجراءات التي أتبعت بخصوص الدورة الأولى كانت متسقة مع الإجراءات الموحدة وأساليب عمل الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد في الأونكتاد، تماشياً مع اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي، وأن المواضيع المحددة للدورة الأولى كانت قد وُزعت على الدول الأعضاء وأتيحت في جلستي إحاطة إعلامية متتاليتين قدمتا للدول الأعضاء قبل الاجتماع. واتفق مندوب آخر على أن الأمانة العامة قد أتاحت للدول الأعضاء الفرصة لإثارة شواغلها قبل الدورة الأولى وأقرّ بمشاركة الخبراء في فريق الخبراء الحكومي الدولي. وشدد العديد من المجموعات الإقليمية والوفود على أن الشواغل الإجرائية التي أثيرت لا أساس لها، بما فيها تلك المتعلقة بعدم وجود ولاية، وناشدوا المجموعات الإقليمية إثارة شواغل موضوعية بدلاً من ذلك.

هاء - الجلسة الختامية

٣٦ - أعرب نائب الأمين العام للأونكتاد عن تقديره لمشاركة الدول الأعضاء مشاركة فعالة بخصوص المسألة الحاسمة المتمثلة في الحصول على الطاقة في أقل البلدان نمواً. وقال إن المناقشات بشأن استنتاجات تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضية إلى التحول شهدت حضوراً جيداً. وكان هناك رضا عام عن التقرير، والموضوع المختار، والتحليل الأصيل والنوعي، وملاءمة التوصيات السياسية وأهميتها. ورأى العديد من الوفود أن التقرير بمثابة إسهام قوي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي أثناء حلقة النقاش التي جمعت خبراء رفيعي المستوى في مجال تسخير الطاقة لأغراض التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، جرى شرح العملية المخصصة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وأشار الخبراء إلى مواضيع أخرى ذات صلة بالنقاش، مثل الإطار المؤسسي وبناء القدرات من أجل إدارة قطاع الطاقة إدارة ناجحة، والمساهمة المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية في التصدي لتحديات أفريقيا في مجال الطاقة، فضلاً عن المساهمة الحاسمة التي يمكن أن يقدمها

الاستثمار في مجال كفاءة استخدام الطاقة في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٧. وأكدت حلقة النقاش أيضاً أن إيجاد أوجه التآزر بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبيئة، وبالنسبة لأقل البلدان نمواً كذلك.

٣٧ - وبعد ذلك ناقشت الدول الأعضاء مسائل عالقة متصلة بمختلف بنود جدول الأعمال، قبل التوصل إلى توافق في الآراء. وفيما يخص البند ٨ من جدول الأعمال، ذكرت إحدى المجموعات الإقليمية أنها لم تتلق ردوداً على اقتراح متعلق بالجواهر جرى توزيعه وأنها بالتالي تفترض أن الاقتراح مقبول. وأوضحت مجموعات إقليمية أخرى أنه لا ينبغي اعتبار السكوت دليلاً على الموافقة.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٨ - أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، جدول الأعمال المؤقت للدورة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(66)/1. وبناءً على ذلك، ضم جدول أعمال الدورة التنفيذية البنود التالية:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضية إلى التحول
- ٣ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والسبعين
- ٤ - تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
- ٥ - تقرير لجنة التجارة والتنمية
- ٦ - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
- ٧ - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
- ٨ - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والستين.

باء - مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٩ - في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، عرض رئيس مجلس التجارة والتنمية بالنيابة ثلاث مسائل للنظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. الرئيس بالنيابة:

(أ) ذكّر الوفود بأن المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في ٢٠١٨ وافق عليها المكتب الموسع للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(ب) لاحظ أن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للمجلس وشكل الدورة وتناؤها كل ذلك بات متاحاً، كما هو وارد في ورقة غير رسمية مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، وأن الدورة تتألف من جزء رفيع المستوى لمدة يومين، متبوعاً بمناقشة عامة لمدة يوم واحد، وجزء عادي لمدة أربعة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٨، إضافة إلى دورة مستأنفة لمدة أربعة أيام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(ج) أشار إلى أن المكتب الموسع توصل إلى اتفاق بشأن توقيت اللجان والدورة الخامسة والستين المستأنفة للمجلس وبشأن تواريخ اجتماعات الخبراء بخصوص الجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠١٨.

٤٠ - وقرر المجلس إدراج المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في ٢٠١٨ في تقرير الدورة التنفيذية السادسة والستين، بوصفه محضراً رسمياً (المرفق الأول).

٤١ - ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة والستين (المرفق الثاني)، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٨، على أساس أن أعضاء المكتب الموسع ستتاح لهم فرصة لتقديم اقتراحات بشأن القضايا التي سيضمها التقرير السنوي للأمين العام. ونظراً إلى أن المكتب لم تتح لها فرصة النظر في نوعية نتائج الدورة الخامسة والستين، فقد طلب المجلس بأن ينظر المكتب الموسع في هذه المسألة بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

٤٢ - ووافق المجلس على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات عام ٢٠١٨، بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، وقد أخذ الجدول في الحسبان الاتفاق وأدرج تواريخ الاجتماعات الأخرى، فضلاً عن الفترات الزمنية المتاحة^(٥).

جيم - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السادسة والستين (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٣ - في الجلسة العامة الختامية، أذن مجلس التجارة والتنمية باستكمال التقرير عقب اختتام الجلسة وبإشراف من الرئيس بالنيابة.

(٥) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات بوصفه الوثيقة TD/B/INF.238/Rev.1.

المرفق الأول

مواضيع لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في عام ٢٠١٨

- ١ - موضوع الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة: نقل البضائع المستدام في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- ٢ - موضوع الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية: التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
- ٣ - موضوع الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية:
 - (أ) التنوع وإضافة القيمة
 - (ب) التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية
- ٤ - موضوع الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة: فعالية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٥ - موضوع الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم للتنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين: تكييف السياسات الصناعية للتنوع الاقتصادي والتحوّل الهيكلي إلى عالم رقمي

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية*

- ١ - المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ٢ - الجزء الرفيع المستوى:
 - (أ) الطرق الجديدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تعالج بها أزمة نظام تعددية الأطراف والتجارة وآلياته في مجال التنمية، وما الذي ستكون عليه مساهمة الأونكتاد
 - (ب) السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية لاقتصاد رقمي
 - (ج) سد ثغرات التسرب المالي وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
 - (د) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تلحق بالناس وبالتنمية المستدامة
- ٣ - مناقشة عامة
- ٤ - التقرير السنوي للأمين العام
- ٥ - الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم معولم
- ٦ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا
- ٧ - التكنولوجيا والابتكار باعتبارهما وسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ٨ - الاستثمار من أجل التنمية
- ٩ - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية ودعمًا للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية
- ١٠ - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
- ١١ - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠
- ١٢ - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١٣ - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

* تدرج بنود جدول الأعمال من ٤ إلى ١٩ ضمن الجزء العادي من الدورة.

- ١٤ - تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد نتائج المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات
- ١٥ - مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١٦ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها:
- (أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ١٨ - مسائل أخرى
- ١٩ - اعتماد التقرير

المرفق الثالث

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

سيراليون	الاتحاد الروسي
شيلي	إثيوبيا
صربيا	الأرجنتين
الصين	الأردن
العراق	إسبانيا
عمان	إستونيا
غابون	ألبانيا
غواتيمالا	ألمانيا
غينيا	أوغندا
فرنسا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الفلبين	باكستان
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	البحرين
فنلندا	البرازيل
فييت نام	بروني دار السلام
قبرص	بلغاريا
كرواتيا	بنغلاديش
كوبا	بنن
كوت ديفوار	بوروندي
كولومبيا	بولندا
الكونغو	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الكويت	بيرو
ليسوتو	تايلند
مدغشقر	ترينيداد وتوباغو
مصر	تشاد
المغرب	توغو
المكسيك	تونس
منغوليا	الجبل الأسود
موريشيوس	الجزائر
موزامبيق	الجمهورية العربية السورية
ميانمار	جمهورية كوريا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(66)/INF.1.

جمهورية مولدوفا	ناميبيا
جنوب أفريقيا	النمسا
جورجيا	نيبال
جيبوتي	نيجيريا
رومانيا	نيكاراغوا
زامبيا	الهند
سلوفينيا	هندوراس
السنغال	الولايات المتحدة الأمريكية
سوازيلند	اليابان
السودان	اليمن
السويد	

٢ - وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:

دولة فلسطين

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ

الاتحاد الأوروبي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

٤ - وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفتنة العامة

مهندسو العالم

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي